

واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر



أ/ رانيا السيد بيومي

باحثة ماجستير بكلية التربية - جامعة بورسعيد

أ.د. / راشد صبري القصبى

أستاذ أصول التربية - كلية التربية - جامعة بورسعيد

أ.د. / جورجيت دميان جورج

أستاذ أصول التربية - كلية التربية - جامعة بورسعيد

٢٦ / ١٢ / ٢٠١٦ م

تاريخ استلام البحث :

د / محمد ماهر محمود حنفي

مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة بورسعيد

٢٦ / ٢ / ٢٠١٧ م

تاريخ قبول البحث :

المخلص

يهدف البحث الحالي إلى توضيح واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي ومبررات قبول هذا التمويل سواءً كانت مبررات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. حيث أن التمويل من التحديات المهمة التي تواجه التعليم بوصفه مشكلة كبرى تعاني منها العديد من دول العالم نظراً لحاجة التعليم لمزيد من التمويل لتوفير تعليم جيد متميز. ويترتب على مشكلة تمويل التعليم العديد من المشكلات الأخرى والتي تتمثل في الحد من التوسع في مؤسسات التعليم وضعف القدرة على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم قبل الجامعي والأزمات الاقتصادية التي تعيشها الكثير من الدول، هذا بالإضافة إلى التضخم وارتفاع كلفة الطالب والتوسع الكمي الهائل في المدارس وما يلزمه من زيادة في النفقات وزيادة في الموارد المطلوبة لتحديث المدارس وصيانتها وتجهيزها بأحدث الأجهزة والمعامل حتى تساير التقدم العالمي في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية.

حيث تشكل هذه العوامل الاقتصادية عاملاً أساسياً من العوامل المؤثرة في تمويل التعليم لما لها من دور فعال في تخطيط وتدبير الموازنة العامة لأي دولة، ومن ثم تخطيط ميزانية التعليم العام للتعليم قبل الجامعي. فكلما زادت الإمكانيات الاقتصادية في أي بلد من البلدان كلما زاد الدخل القومي وبالتالي زادت المخصصات المالية التي ترصد للعملية التعليمية الأمر الذي يجعل الأفراد يتمتعون بفرص تعليمية أكبر.

ولقد كان للمشكلات الاقتصادية المتتالية التي عاشتها مصر اثر في ميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة والتي عملت على ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وأثر في حجم الميزانية العامة للتعليم قبل الجامعي.

كل هذه الضغوط كانت مبرراً قوياً لقبول الحكومات المصرية المتعاقبة المعونات الأجنبية لتمويل التعليم قبل الجامعي لتخفيف العبء على الحكومة المصرية.

ومن ثم كانت الحاجة إلى المعونات الأجنبية لمسايرة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي حيث يمر التعليم قبل الجامعي بفترة تحول مهمة فرضته عليه الأزمة الاقتصادية التي تمر بها معظم دول العالم ومنها مصر.

وتظهر مشكلة تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر بوضوح بسبب قلة الموارد المالية المتاحة وانخفاض المستوى الاقتصادي عن الدول المتقدمة، والنتيجة هي ضعف قدرة الحكومة المصرية على تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية، لأنه من النادر وجود بلد تتحمل عبء نظام تعليمي متكامل على حساب خزانة الدولة وحدها وبالتالي كانت الدعوة للبحث عن اساليب تمويل بديلة وجديدة أمر ضروري.

Abstract

Current research aims to clarify the rationale for accepting foreign aid for undergraduate education, whether economic, social or political reasons.

Where the financing of important challenges facing education as the major problem experienced by many countries of the world due to the need for more education funding to provide good education. It follows a problem many other problems of education funding and which consists in limiting the expansion of educational institutions and weak capacity to meet growing demand r undergraduate education and economic crisis faced by many countries, in addition to inflation and the high cost of student and the quantitative expansion in the schools and the increase in costs and increase in resources required to update and maintain schools and equipped with the latest equipment and laboratories even keep pace with global progress in scientific and technological revolution. Economic factors which constitute the essential factors affecting education funding because of their active role in the planning and management of public budget of any State, and then they need foreign aid to keep pace with scientific and technological progress and development where undergraduate education important turning period imposed by him of the economic crisis experienced by most of the world, including Egypt. And undergraduate education funding problem appears in Egypt clearly because of the limited financial resources available and low economic level of developed countries, and the result is twice the capacity of the Egyptian Government to achieve the goals of undergraduate education effectively, it is rare for a country to bear the burden of an integrated educational system at the expense of the State Treasury alone and therefore was invited to find new alternative financing methods is essential.

مقدمة

يعد التعليم وسيلة فعالة لتقدم المجتمعات، حيث إنه ذو أثر فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفه الطريق الذي تتدفق فيه وتخرج منه القوي العاملة علي مختلف مستوياتها من المهارة والدراية والخبرة، وعلى ذلك صارت قضية تطوير التعليم من أبرز القضايا المجتمعية المتجددة لدورها المحوري في تحقيق التنمية البشرية، وفي الإرتقاء بمستويات التقدم والرفاهية المنشودة للمجتمعات في ظل المتغيرات العالمية وتوجهات العولمة، وظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في نظام التعليم المصري لمواجهة التحديات المستجدة في عصر الثورة المعرفية ومواكبة متطلباتها.

"وإذا كانت التنمية الإنسانية أو تنمية الموارد البشرية في أي مجتمع هي الهدف والوسيلة لتحقيق حياة أفضل، فإن التعليم هو احد الركائز الأساسية لتحقيق هذه التنمية أو تلك في ميادينها المختلفة، والاستثمار المطلوب تحقيقه في المنطقة العربية ليس استثمارا في المعدات فحسب وإنما استثمار في البشر، وهو الإعداد الجيد لقوة العمل المدربة اللازمة للإنتاج والتقدم في جميع نواحي الحياة داخل المجتمع⁽¹⁾.

ومن هنا بدأت التربية ومشروعاتها تأخذ جانبا متزايدا من النفقات العامة في البلدان النامية فأصبحت بعض الدول النامية ومنها مصر تعاني من مشكلة تمويل التعليم وذلك بسبب ضعف المخصصات المالية الخاصة بالتعليم لذلك كانت الحاجة إلى الاقتراض من الخارج لسد عجز ميزانية الدولة والمساهمة في تطوير التعليم ورفع كفاءته خاصة مع تزايد أعداد من هم في سن التعليم وارتفاع تكلفة المنشآت التعليمية وحاجة قطاع التعليم إلى عمليتي التطوير والتحديث ولذلك طالبت العديد من الدول والهيئات الدولية بتخصيص نسبة من رؤوس الأموال التي توزع عالمياً من أجل توسيع فرص التعليم أمام الشعوب وإحداث تنمية بشرية حقيقية.

ومن ثم وجهت القروض والمعونات المالية والفنية على الصعيد الدولي إلى قطاع التعليم في الدول النامية، وخصصت المؤسسات المالية الكبرى جزء من أرصدها لدعم قطاع التعليم في دول العالم في صورة منح وقروض ميسرة، أو مساعدات فنية تتمثل في تزويد قطاع التعليم بالمعدات والآلات والوسائل المعينة وتفعيل جانب من البحوث وتسهيل تطبيقها⁽²⁾.

مشكلة وأسئلة البحث

أن بعض الدول النامية ومنها مصر تعاني من مشكلة تمويل التعليم وذلك بسبب ضعف المخصصات المالية الخاصة بالتعليم، والزيادة المطردة في عدد السكان، وضعف موارد الدولة في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم، وضعف إمكانيات الحكومة مما شكل عبئاً على تمويل التعليم وبالتالي ظهرت الحاجة إلى زيادة التمويل المخصص للتعليم قبل الجامعي، الأمر الذي أدى إلى قبول معونات أجنبية موجهة إليه من جهات متعددة بغرض إصلاح التعليم وتطويره ومعالجة مشكلاته التي يعاني منها حيث تواجه العديد من الدول ومنها مصر سلسلة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وقد ساعد

على ذلك التغيرات والتطورات العلمية والمعرفية، والتكنولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل، والتي كانت مبرراً قوياً لقبول المعونات الأجنبية. الأمر الذي استدعى ضرورة البحث في دراسة هذه المبررات ومن ثم وضع بدائل لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

وفي ضوء ما سبق سعى البحث الحالي إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- (١) ما واقع التمويل الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر؟
- (٢) ما مبررات قبول التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر؟
- (٣) ما نماذج التمويل الأجنبي المقدمة للتعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهداف البحث

إنطلاقاً من الأسئلة السابقة يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

- (١) الكشف عن الواقع الراهن لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر لإظهار نقاط القوة والضعف التي تواجه التمويل لهذا التعليم.
- (٢) رصد واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي.
- (٣) تقديم تصور مقترح لتنوع أساليب التمويل للتعليم قبل الجامعي .

أهمية البحث

- ترجع أهمية الدراسة إلى تحديد واقع التمويل الأجنبي والبحث عن أساليب متنوعة لتمويل التعليم قبل الجامعي، وتوضح أهمية الدراسة فيما يلي:
- (١) المساهمة في تقديم حلول علمية لأزمة تمويل التعليم قبل الجامعي بأساليب جديدة ومتنوعة.
 - (٢) من المتوقع أن يستفيد من نتائج وتوصيات البحث الفئات التالية:
 - راسموا وواضعوا السياسات التعليمية لمرحلة التعليم قبل الجامعي.
 - المخططون في وزارة التربية والتعليم .

منهج وأدوات البحث

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي لوصف واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر وذلك لتناسب طبيعة هذا المنهج مع طبيعة البحث الحالي حيث يقوم المنهج الوصفي بوصف الوضع الراهن وتحديد الظروف والعلاقات بين الوقائع ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها فقط بل يتضمن قدرًا من التفسير لهذه البيانات.

الدراسات السابقة

تقسم الدراسات السابقة إلى محورين هما : الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، وروعي في ترتيبها زمنياً أن تكون من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو التالي:

(أ) الدراسات العربية

[١] دراسة : فاتن محمد عدلي (١٩٩١م)^(٣): بعنوان "العون الخارجي في التعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٩٠".

وقد هدفت الدراسة إلي :

التعرف على المصادر التي تقوم بتقديم معونات لمصر في مجال التعليم والمجالات التي تستخدم فيها هذه المعونات وأثر ذلك على التعليم.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لإستعراض وتحليل واقع العون الخارجي للتعليم قبل الجامعي في مصر وكذلك الإستعانة بتحليل المضمون لبعض التقارير الخاصة بالمعونات.

وتمثلت أداة الدراسة في استبانة مقدمة من الباحثة للتعرف على وجهة نظر أفراد العينة حول المعونات الخارجية المقدم للتعليم قبل الجامعي في الفترة من ١٩٦١ - إلى الفترة ١٩٩١م وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

اتجاه مشروعات البنك الدولي إلى قطاعات التعليم الفني وتمهين التعليم بصفة أساسية.

أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول ذات النصيب الأكبر من هذه المعونات.

واستفادت الباحثة من الدراسة في:

١ - دراسة بعض نماذج التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي.

٢ - دراسة أساليب جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بتمويل التعليم قبل الجامعي المقدم من بعض الدول الأجنبية.

وتختلف الدراسة مع الدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت واقع التمويل الأجنبي وخاصة المعونات الألمانية بإعتبارها ذات مميزات لتحملها عبء كبير، وطول فترة المنح الدراسية مما يساعد على زيادة الكفاءة العلمية للمبعوثين وكثرة عددهم وقلة رواتب الخبراء، أما الدراسة الحالية تتناول واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي.

[٢] دراسة: صلاح الدين المتبولي (١٩٩٤م)^(٤) بعنوان "التعليم المصري والقروض الأجنبية دراسة تقويمية لتوظيف القروض الأجنبية في تطوير التعليم في مصر عام ١٩٩٤م".

وقد هدفت الدراسة إلي التعرف على حجم ودور المعونات الأجنبية الموجهة لتطوير التعليم في مصر.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإستعراض وتحليل واقع المعونات الخارجية والقروض الأجنبية في تطوير التعليم في مصر.

وتمثلت أداة الدراسة التي استخدمها الباحث مقابلة شخصية مع المختصين والقائمين على

المساعدات والقروض الأجنبية وبعض خبراء وأساتذة التربية.

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

أوضحت الدراسة أهم العوامل التي أعاققت الاستفادة الكاملة من المعونات الأجنبية (القروض) للتعليم في مصر، ووضع تصور مقترح لبعض الوسائل التي يمكن اتباعها لتحقيق استفادة عالية من المعونات الخارجية للتعليم.

واستفادت الباحثة من الدراسة في:

ضرورة البحث عن مصادر متنوعة للمعونات ودراسة أفضل هذه المصادر.

_ وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بالتمويل الأجنبي المقدم لتطوير التعليم في مصر.

_ وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة اهتمت بالمعونات الأجنبية للتعليم في مصر أما الدراسة الحالية تتناول واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

[٣] - دراسة: فاطمة محمد محمود داود ٢٠٠٤م^(٥) بعنوان "دراسة تحليلية لبعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر". وقد هدفت الدراسة إلي التعرف على بعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال التعليم الفني.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي ليصف بعض نماذج المعونات الأجنبية المقدمة للتعليم الفني ويحللها ويفسرها.

وتمثلت أداة الدراسة في استبانة مقدمة من الباحثة للتعرف على آراء كل المهتمين بقضايا التمويل الأجنبي، والعاملين في مجال التعليم الفني.

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج يمكن إجمالها في الاهتمام بالتعليم الفني والإهتمام بتطويره من خلال دراسة نماذج المعونات الأجنبية والتركيز على الجوانب السلبية والإيجابية لهذه المعونات.

واستفادت الباحثة من الدراسة في التعرف على بعض نماذج المعونات الأجنبية المقدمة للتعليم قبل الجامعي متمثلة في التعليم الفني.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تعرض بعض نماذج المعونات الأجنبية المقدمة للتعليم قبل الجامعي.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة اهتمت بالنماذج المقدمة للتعليم الفني، ولكن الدراسة الحالية تقوم بدراسة واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر بشكل عام دون التركيز على التعليم الفني فقط.

[٤] دراسة : محمد حسين عبده العجمي ٢٠٠٤م^(٦) بعنوان : "متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي".

وقد هدفت الدراسة إلي التعرف على آليات ترشيد الإنفاق في قطاع التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية للحد من بعض مشكلات تمويله، والتعرف على أهم اتجاهاته وأساليبه.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي ليصف مجموعة الآليات المباشرة لترشيد الإنفاق وتمثلت أداة الدراسة في استبانة مقدمة من الباحث على عينة من المهتمين بقضايا التعليم ومشكلات التمويل للتعرف على وجهة نظرهم حول محاور الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج يمكن إجمالها في ضرورة تشجيع المشاركة المجتمعية والجهود الذاتية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم.

واستفادت الباحثة من الدراسة في التعرف على مصادر جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي للحد من مشكلاته.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تؤكد على أن هناك مشكلات في تمويل التعليم قبل الجامعي.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة اهتمت بالبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي كالمشاركة المجتمعية للحد من مشكلات التمويل، ولكن الدراسة الحالية تقوم بدراسة واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

[٥] دراسة : ماهر احمد حسن ٢٠٠٦م^(٧) بعنوان : " دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي".

وقد هدفت الدراسة إلي التعرف على الدور الحالي للمشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي، والتعرف على معوقات المشاركة المجتمعية، والتوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي ليصف المشاركة المجتمعية وأهدافها ودورها في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي واستخدم الباحث استبانة للتعرف على وجهة نظر كل المهتمين بقضايا التمويل وواضعي السياسة التعليمية لمعرفة آراءهم حول دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي.

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

١- التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي وسبل تفعيلها في ضوء وخبرات الدول الأجنبية.

واستفادت الباحثة من الدراسة في التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها توضح أهمية البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي مثل المشاركة المجتمعية.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة أوضحت واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

[٦] دراسة : عقيل محمود رفاعي ٢٠٠٥م^(٨) بعنوان " إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة " .

وقد هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على الواقع الحالي لتمويل التعليم والإنفاق عليه، والتعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم والإنفاق عليه، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم والإنفاق عليه.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع وتحليل البيانات عن واقع تمويل التعليم في مصر كما استخدم المنهج المقارن في تحليل أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم والإنفاق عليه.

واستخدم الباحث استبانة شملت كل المهتمين بقضايا تمويل التعليم والعاملين في مجال التربية والتعليم للتعرف على طرق جديدة لتمويل التعليم في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

عمل إستراتيجية لتمويل التعليم في مصر واعتمدت الإستراتيجية بشكل كبير على اقتطاع جزء من الضرائب العامة وإنفاقها على التعليم وفرض ضرائب تعليمية لصالح التعليم.

واستفادت الباحثة من الدراسة في التعرف على الواقع الحالي لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر، والتعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تهتم بواقع تمويل التعليم في مصر.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة اهتمت بدراسة واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

(ب) الدراسات الأجنبية

[١] دراسة: osterbeek Hessel ١٩٩٨م^(٩) بعنوان : " التمويل الحكومي للتعليم "

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على طرق التمويل الحكومي للتعليم ومحاولة إيجاد مصادر جديدة لتمويله.

واستخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

١- ضرورة الاعتماد على الرسوم الدراسية.

٢- الانتقال من نظام المنح إلى نظام القروض الطلابية.

٣- استخدام نظام السندات التعليمية في تمويل التعليم.

واستفادت الباحثة أن هذه الدراسة أكدت إلى التعرف على طرق جديدة لتمويل التعليم.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها تهتم بطرق التمويل الحكومي للتعليم.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية تهتم بدراسة واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

[٢] دراسة: Halaz, Gabor ٢٠٠٢م^(١١) بعنوان: "تغيرات الإدارة وأنظمة تمويل التعليم"

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح عمليات تمويل التعليم في الدول النامية خاصة دول الشرق الأوسط وما يواجهها من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية نتيجة عدم استقرار هذه المجتمعات وعدم وجود خطط واضحة للتنمية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

أن غياب الديمقراطية في اتخاذ القرار، والقصور في صناعة القرار، وضعف ميزانية التمويل الحكومي ساعد في تدني سوء إدارة نظم التمويل.

واستفادت الباحثة من الدراسة في:

أن هذه الدراسة أكدت على التحول السريع للتغلب على التحديات والخروج إلى أفق أوسع لتمويل التعليم.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها توضح تحديات تمويل التعليم التي تعاني منها دول الشرق الأوسط سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية توضح واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

[٣] دراسة: D. Sebastian ٢٠٠٨م^(١٢) بعنوان: " تطبيق تأمين استرداد أصول قروض الطلاب في التعليم الماليزي".

وقد هدفت الدراسة إلى بحث التمويل البديل في التعليم الماليزي من خلال إدخال ضمانات قروض الطلاب كنوع من تأمين استرداد أصول تلك القروض.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

تخفيف الضغط الحالي المفروض على الموازنة الحكومية .

واستفادت الباحثة من الدراسة في أن هذه الدراسة أكدت على اقتراح نظام لتحسين الهيئة القومية لتمويل التعليم العالي كأهم هيئة رئيسية لتقديم القروض الطلابية في ماليزيا.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها اهتمت بتبني نظم جديدة لتحسين تمويل التعليم.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة إهتمت بتمويل التعليم العالي أما الدراسة الحالية تهتم بدراسة واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

[٤] دراسة : Frank Mcnerney ٢٠٠٩م^(١٣): بعنوان "بدائل سياسية لتمويل التعليم العالي في أفغانستان".

وقد هدفت الدراسة إلي وضع نموذج لتنوع التمويل العالي في أفغانستان للتأقلم مع اقتصاد السوق الحر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلي بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي :

١- أن الدولة قد وصلت إلى إسهام مالي ممكن للتعليم العالي الأفغاني.

٢- تطبيق الرسوم يواجه عقبات تقنية كبيرة.

٣- ضعف دعم التبرعات الأفغانية الوطنية.

واستفادت الباحثة من الدراسة في:

أن هذه الدراسة تبحث آراء واتجاهات المهتمين ببدائل سياسة تمويل التعليم الحكومي ومعوقات تطبيق البدائل .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها اهتمت بتحسين تمويل التعليم والبحث عن بدائل جديدة لتوفير هذا التمويل.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة اهتمت بتمويل التعليم العالي أما الدراسة الحالية تهتم بدراسة واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

التعليق العام على الدراسات السابقة

• أوجه التشابه:الاهتمام بموضوع تمويل التعليم، ووضع بدائل جديدة لتمويل التعليم، استخدام المنهج الوصفي.

• أوجه الاختلاف: يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في مشكلة البحث وما يسعى لتحقيقه من أهداف، وطبيعة العينة المختارة لإجراء الدراسة الميدانية، ووضع تصور مقترح لتنوع أساليب التمويل للتعليم قبل الجامعي.

• أوجه الاستفادة : بلورة وصياغة مشكلة البحث الحالية، وبناء وتدعيم الإطار النظري للبحث.

خطوات البحث

يسير البحث وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى : الإطار المنهجي العام للبحث (مقدمة البحث، مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث المستخدم، الدراسات السابقة).

الخطوة الثانية : الإطار النظري ويشتمل على الإطار المفاهيمي والفكري الذي يركز عليه واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر.

الخطوة الثالثة : وتتناول نتائج البحث والتصور المقترح لتنوع أساليب التمويل قبل الجامعي .

الإطار النظري ويتناول ما يلي:

المحور الأول : واقع التمويل في مصر:

يعتبر التمويل الحكومي في مصر المصدر الرئيسي لتمويل التعليم بصفة عامة، حيث تشكل مساهمته حوالي ٩٨% من إجمالي تمويل التعليم بمراحله المختلفة، أما باقي النسبة وهي ٢% فتتمثل فب التمويل من خلال المنح والقروض الموجهه للأغراض التعليمية، بجانب موارد صندوق ودعم المشروعات التعليمية. ويواجه تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر مشكلة عجز الموارد المالية المتاحة وعدم تقديم الدعم المالي المناسب لتقديم الخدمة التعليمية بالمستوى الملائم وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية^(١٤).

وتحدد وزارة التعليم المصادر التالية لتمويل التعليم وهي كالآتي^(١٥) :

- الموازنة العامة للدولة.
 - مصادر تمويل محلية من صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية.
 - مصادر تمويل محلية من الجهود الأهلية.
 - مصاد تمويل خارجية من المنظمات الدولية الأجنبية.
 - مصادر تمويل خارجية وتشمل قروض ومنح من دول أجنبية تسهيلات انتمائية خارجية.
- ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم في مصر إلى مصادر أساسية وتشمل التمويل الحكومي والتمويل الخاص، ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية واخرى خارجية.

١- التمويل الحكومي للتعليم ما قبل الجامعي في مصر:

يعتمد تمويل التعليم في مصر بصفة كبيرة على التمويل الحكومي المقدم من الدولة، حيث يمثل الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي أحد أولويات الإنفاق الحكومي على التعليم، وتتضمن الموازنة العامة للدولة موازنة خاصة بديوان وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى التي تشرف على نوعيات من التعليم كالأوقاف وشنون الأزهر.

ولا توجد ضرائب محلية لصالح التعليم، ولكن الدولة تتخلى عن بعض الضرائب الحكومية ذات الطابع المحلي للمجالس المحلية للإنفاق منها على التعليم، لذلك تتدخل الدولة في تحديد كيفية إنفاق الأموال التي تقدمها المحليات من خلال وزارة المالية وإجراءات فتح الحسابات بالبنوك.

ويعد التمويل الحكومي في مصر للتعليم بصفة عامة والتعليم ما قبل الجامعي بصفة خاصة المصدر الأساسي لتمويل التعليم نتيجة التزام مصر بمبدأ مجانية التعليم التي كفلها الدستور وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.

٢- تمويل التعليم من خلال الصناديق الخاصة وتشمل مايلي^(١٨):

أ- صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية:

بدأ هذا المشروع عام ١٩٨٩م باعتباره أحد الدعائم الحتمية والأساسية لإستراتيجية التعليم الجديدة في مصر بصفة عامة والتعليم ما قبل الجامعي بصفة خاصة، ويستهدف الصندوق بصفة أساسية دعم وتمويل المشروعات التعليمية وما تشتمل عليه من إقامة المدارس والمراكز التعليمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في مجال التعليم، وقد تحددت سياسة الصندوق بشأن تمويل التعليم في محورين هما:

الأول: أن التعليم إستثمار إنتاجي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: التعليم مجاني في كل مؤسسات الدولة كمبدأ دستوري يجب العمل به واحترامه.

وتشكل مساهمة الصندوق حوالي ٣.٠% من ميزانية الحكومة للتعليم وتعد هذه النسبة ضئيلة جداً.

ب- صندوق دعم وضمن التزامات المدارس الخاصة بمصروفات:

حيث تم إنشاء هذا الصندوق بناء على القرار الوزاري رقم ٢٧١ لعام ١٩٨٧م ويتم تمويل

الصندوق من المصادر التالية :

• اشتراك قدره ١% من المصروفات المدرسية لكل مدرسة.

• الإعانات والهبات والتبرعات من الأفراد أو الهيئات.

• الاعتمادات التي يتم تخصيصها من الموازنة العامة.

ويتم استخدام هذه الموارد في المساهمة في بناء المدارس الرسمية والفصول الدراسية ودعم تحسين الأداء للخدمة التعليمية، وتكون عملية التصرف في أموال الصندوق من خلال الوزير واللجنة المركزية للتعليم الخاص.

ج- الهيئة العامة للأبنية التعليمية:

تم إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية بناءً على القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لعام ١٩٨٨م ومن مهامها تخطيط المباني التعليمية ووضع وتطوير معايير مواصفات تصميم الأبنية وشروط واجراءات ونظم البناء، بالإضافة إلى وضع الموازنه اللازمة للمباني التعليمية في كل محافظة طبقاً لجدول وخطة زمنية وطبقاً لتكاليف الإنشاء بجانب توفير التجهيزات المدرسية وتشمل موارد الهيئة العامة للأبنية التعليمية مايلي^(١٩):

• مخصصات الهيئة من الموازنة العامة للدولة.

• المنح والقروض المحلية والأجنبية.

• عائدات استثمار الهيئة.

• الإعانات والهبات والتبرعات.

وتستطيع الهيئة استثمار جميع مواردها في مشروعات معينة لتحقيق اهدافها مثل مشروع صناعة الأثاث المدرسي وبيع منتجاته للمدارس الخاصة.

٣- دور القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي في مصر:

ويتكون الإنفاق الخاص على التعليم من قسمين رئيسيين هما:

- الرسمي والغير الرسمي، ويقصد بالإنفاق الخاص الرسمي على التعليم الإنفاق الجاري والاستثماري على مرافق التعليم الخاصة المملوكة للقطاع الخاص.
- أما الإنفاق الخاص الغير رسمي على التعليم فيقصد به كل النفقات التي تدفعها الأسر في سبيل تعليم أبنائها

وهناك العديد من الأشكال والأنماط في المؤسسات التعليمية الخاصة التي يقوم القطاع الخاص بالاستثمار فيها سواء بشكل منفرد أو التعاون مع الحكومة منها مايلي^(٢٠):

- إنشاء مدارس تعليمية خاصة من قبل الأفراد أو المؤسسات وهي تسعى إلى الربح بشكل رئيسي.
- المدارس الدينية الخاصة وتخضع لبعض الجمعيات الإسلامية والمسيحية وتقدم نوعية تعليمية ذات توجهات دينية.
- المدارس الأجنبية ومصروفاتها العالية تتبع في مناهجها وأساليب تدريسها الدول التي تنتمي إليها باستثناء اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والدين.
- مدارس تشرف عليها جهات خارجية سواء بريطانيا أو أمريكا وتقدم شهادات انجليزية.
- المدارس التجريبية وهي مدارس حكومية متميزة بمصروفات وتتطلب شروط خاصة للإنفاق بها مقارنة بالمدارس الحكومية المجانية.

والتوجه للتعليم الخاص كان من أجل المساهمة في تفعيل التعليم ما قبل الجامعي وتحسين جودة مخرجاته التعليمية وخاصة بعد تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم في ظل الزيادة السكانية المستمرة، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى استقطاب شريحة واسعة من الطلاب المتدفقين على التعليم الحكومي سنوياً.

٤- التمويل بالجهود الذاتية والتبرعات الأهلية في مصر:

تلعب الجهود الذاتية دوراً هاماً في تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر، حيث يقوم اهل القرى في مصر بالتبرع بالأرض وجمع الأموال للمساهمة في إقامة المباني المدرسية وصيانتها، وكذلك تزويد المدارس بالأجهزة والمعدات.

ومن أجل إفساح المجال أمام المشاركة المجتمعية لدعم وتمويل التعليم قبل الجامعي والعمل على تشجيع ذلك والتحفيز له صدر القرار الوزاري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥م بشأن الجهود الذاتية في مجال التربية والتعليم والذي أجاز للمديريات التعليمية بالمحافظات الاستفادة من الجهود الذاتية للمواطنين بكافة أنواعها من تبرعات وهبات من أجل النهوض بالعملية التعليمية. وفي نفس الاتجاه

لدعم وتمويل التعليم قبل الجامعي صدر القرار الجمهوري رقم ٤٨٨ لعام ١٩٨٨م بشأن إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية^(٢١).

٥- تمويل التعليم قبل الجامعي من خلال المعونات والمنح الدولية:

عقدت مصر سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية سواء مع الدول أو المؤسسات أو غيرها من الجهات المانحة بهدف الحصول على قروض ومعونات ومنح لدعم وتمويل التعليم قبل الجامعي.

والجدير بالذكر أن نسبة المعونات الأجنبية الرسمية لم تتعدى نسبة ١.١% من إجمالي الناتج القومي للدول العربية عام ١٩٩٧م، في حين تجاوزت المعونات والمنح المقدمة من الدول العربية وبخاصة دول الخليج إلى الدول النامية أكثر من ٣% من الناتج القومي الإجمالي لها^(٢٢).

المحور الثاني: مبررات الحصول على التمويل الأجنبي

تواجه العديد من الدول ومنها مصر سلسلة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وقد ساعد على ذلك التغيرات والتطورات العلمية والمعرفية، والتكنولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل .

ويجدر التعرف على هذه المبررات ومدى انعكاسها على تمويل التعليم بصفة عامة والتعليم ما قبل الجامعي بصفة خاصة، وتنقسم مبررات التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر إلى:

١- مبررات اجتماعية: وتتمثل في:

أ- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مع زيادة سكانية مستمرة:

لقد تطور عدد السكان في مصر منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن تطوراً كبيراً، نتيجة التقدم والتحسين في الأحوال المعيشية وإنتاج الأدوية، بالإضافة إلى التقدم في المجالات الطبية المختلفة، وتؤكد المؤشرات المستقبلية للنمو السكاني تنبأ باستمرار الارتفاع في عدد السكان مما يتطلب وضع خطة مستقبلية لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان.

وعلى الرغم من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بمراحله المختلفة، إلا أن الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة للدولة لم يزد بنفس نسبة الزيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم، مما أدى إلى حدوث أزمة بين الجانب الكمي والكيفي للتعليم، الأمر الذي أدى مؤخراً إلى البحث عن مصادر تمويلية جديدة لمواجهة الزيادة في الإنفاق على التعليم وإعادة النظر في مجانية التعليم.

ب- تباين الكثافة السكانية والتوزيع الغير متكافئ بين محافظات مصر:

يعتبر تباين التوزيع السكاني بين محافظات مصر إلى معاناة المحافظات ذات الكثافة المرتفعة من بعض المشكلات التعليمية مثل ارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات، هذا فضلاً عن عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ، ومن العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في بعض المحافظات،

عامل الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، ومن العوامل المسببة للهجرة الداخلية توافر فرص العمل والخدمات التعليمية، والصحية، الثقافية، والحكومية .

وهذا التوزيع الغير متكافىء من العوامل الضاغطة على النظام التعليمي الأمر الذي أدى إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم وكان هذا مبرر قوي من مبررات الحصول على التمويل الأجنبي.

ج- مجانية التعليم وفرص الإتاحة:

تعد مجانية التعليم من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، والمجانية في التعليم موضوع له جوانب دستورية وسياسية بجانب النواحي الإنسانية والاقتصادية ولكن مجانية التعليم تقابلها مشكلة توفير الموارد المالية لإتاحة الفرص التعليمية لكل مواطن ممن هم في سن الإلزام.

غير أن صناعة القرار الديمقراطي على مستوى الدولة يتطلب إحداث نوع من التوازن بين العائد التعليمي والسياسات المتعلقة بكفاءة توزيع الموارد على المراحل التعليمية .

د- تحديات البطالة:

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية خطيرة لما لها من آثار سلبية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، ويمكن رصد تحديات البطالة في النقاط الأتية:

- تمثل البطالة تحدياً كبيراً لعملية النمو الاقتصادي بجانب الآثار النفسية والضغط الاجتماعي المترتبة عليها التي تنعكس بدورها على إنتاجية الفرد في المجتمع.
- تقف البطالة حائلاً في سبيل تنمية الموارد البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بانتشار البطالة بين فئة المتعلمين وهم الركن الأساسي في التنمية المبنية على الإبداع والتفكير العلمي الأمر الذي يمثل إهدار في الإنفاق على التعليم بالمقارنة بالعائد المتوقع منه .

وتزايد معدلات البطالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإخفاق النظام التعليمي في أداء وظيفته الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود والتنسيق بين الأجهزة والجهات المعنية من خلال زيادة الاستثمار في المجالات المختلفة لخلق المزيد من فرص العمل واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، وضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والتنبؤ بالاحتياجات المطلوبة لسوق العمل في المستقبل، وتفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في امتصاص فائض الخريجين.

٢- مبررات اقتصادية: وتتمثل في:

أ- سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام (١٩٧٤م):

أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٧٤م إلى استنزاف الفائض الاقتصادي للمجتمع لشراء السلع الاستهلاكية المستوردة وإلى إنشاء البنوك الأجنبية والمناطق الحرة دون رقابة تفرض عليها، مما أدى إلى ندرة المدخرات داخل المجتمع المصري، نتيجة استثمارها خارج البلاد، الأمر الذي انعكس على التنمية، حيث قلت الموارد المالية للدولة، وترتب عليها قلة المخصصات المالية على مستوى كافة القطاعات للدولة، ومنها قطاع التعليم الجامعي، مما انعكس بالسلب على توفير المستلزمات الفنية والعلمية الحديثة^(٢٣).

ب- انعكاس الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدول العربية:

انعكست الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدول العربية بما فيها مصر، حيث أدت إلى انخفاض نمو الناتج المحلي والإجمالي في معظم الدول العربية بالأسعار الثابتة، كما كان للركود الاقتصادي وانخفاض حجم المعاملات التجارية، والطلب المتزايد على المخصصات الحكومية من الخدمات الأخرى كالصحة والسكان وغيرها، وأثره في موازنات هذه الدول ومن ثم قلة المخصصات المالية للتعليم .

وعليه يتضح أن المشكلة في جوهرها مشكلة اقتصادية، حيث يتأثر التمويل بالأوضاع والأزمات الاقتصادية بشكل مباشر، وهناك علاقة وثيقة بين تمويل التعليم والنظام الاقتصادي.

ج- ضعف مساهمة التمويل الحكومي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

لقد أدى انخفاض سعر الجنيه المصري، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الدخل الأسمية والحقيقية للأفراد وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لوقت الأطفال المخصص للتعليم إلى ارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية بالنسبة للأسر الفقيرة مما أدى إلى إجهاد كثير من الأسر الفقيرة عن إرسال أطفالها إلى المدرسة.

وتتعارض هذه الأوضاع مع التنمية البشرية التي تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام البشر، ولو كانت سياسات تمويل التعليم في (مصر) في الماضي قد وجهت إلى تعليم ابتدائي مرتفع الجودة للجميع، لثم توزيع الدخل بصورة أفضل ولزادت مساهمات الأفراد في العملية التنموية ولقلت نسبة التسرب والامية في مصر.

د- انخفاض قيمة ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الثابتة:

تقاس أهمية الإنفاق على التعليم في أي دولة بنسبتها للموازنة العامة للدولة أو للناتج القومي الإجمالي للدولة.

وبالتالي فإن الإنفاق على التعليم بشكل عام والتعليم قبل الجامعي بشكل خاص يتأثر بحالة الميزانية العامة للدولة التي تعاني من مشكلات بسبب ضعف موارد الدولة، أو بسبب زيادة الأعباء الملغاة على الدولة وحاجتها الضرورية لتمويل التنمية في قطاعات أخرى. وكل هذه الأسباب قد تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على تخصيص الأموال اللازمة لتمويل التعليم بالكفاءة المطلوبة، الأمر الذي يتطلب البحث عن بدائل تمويل جديدة.

٤- مبررات تكنولوجية؛ وتتمثل في:

أ- الثروة العلمية والتكنولوجية:

تجتاح العالم ثورة علمية وتكنولوجية، ليس لها مثل في التاريخ البشري في ظل تدفق المعلومات والأفكار وابداعات العقل البشري.

ويرى البعض أن تكنولوجيا المعلومات قد أدت إلى تغيير متزايد في وسائل المعيشة والعمل وسلوك الأفراد والمؤسسات، ومن ثم سوف تنعكس نتائجها على المستويات الفردية والمؤسسية والاجتماعية .

وأصبحت الموارد المعلوماتية تحتل موقعاً مميزاً في حركة الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من التطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مستوى العالم، إلا أنه مازالت هناك مسافة وفجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.

ولابد من التأكيد على أن النظم التعليمية ينبغي عليها التطوير الشامل في أهدافها وسياساتها التعليمية من أجل القدرة على مواجهة التحديات التكنولوجية والمعلوماتية والتكيف معها، بل السعي إلى إنتاجها على غرار المجتمعات الأخرى من أجل تعظيم الفائدة من الإستثمار التعليمي، ومن ثم أصبحت الثورة العلمية والتكنولوجية تفرض على نظام التعليم المصري ضرورة الاستجابة لجميع تحدياتها.

ب- تحديات العولمة:

فرضت العولمة نفسها على الساحة الدولية على الرغم من التحديات التي تعترى مسيرتها في بعض الدول النامية والتي يجب التعامل معها كظاهرة حتمية لا فرار ولا مناص منها .

ويتضح أن مفهوم العولمة هو التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج بالتوازي مع الثورة المستمرة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ولقد نتج عن ظاهرة العولمة بمستوياتها المختلفة العديد من التحديات التي تواجه النظام التعليمي بصفة عامة وتمويل التعليم قبل الجامعي بصفة خاصة منها:

١- الاتجاه نحو خصخصة التعليم قبل الجامعي في مختلف دول العالم، لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير النظام التعليمي.

٢- قلة قدرة مدارس التعليم قبل الجامعي الحكومية على مواجهة المنافسة القادمة من المدارس الخاصة والأجنبية.

٣- تعرض مناهج التعليم قبل الجامعي لضغوط العولمة، سواء من جانب أسسها الفكرية أو من جانب آلياتها وأنواعها المختلفة.

٤- سيطرة اقتصاديات السوق على الفكر والممارسات التربوية تحت مسمى خصخصة التعليم، نتيجة النظر للتعليم قبل الجامعي الرسمي على أنه غير شامل لكافة الإمكانيات التعليمية التي يجب توفيرها، كما أنه لا يفي بالاحتياجات التعليمية لطلابه.

٥- قلة قدرة مؤسسات التعليم قبل الجامعي على التميز والتناقص والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأي منها، وذلك نتيجة تقليدية للمناهج والأساليب التعليمية.

٦- والتوسع في التعليم الخاص، وتقليص الدعم الحكومي لمعظم الخدمات، ومنها التعليم تحت دعوى الخروج من الأزمة الاقتصادية، بما يؤدي إلى القضاء على مجانية التعليم.

ويمكن القول أن العولمة تعد مبرراً للأخذ بمصادر غير تقليدية حيث أصبح واضحاً أن هناك حاجة ملحة لتوفير مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم لأن التمويل الحكومي وحده لا يكفي في ظل المتغيرات الجديدة التي فرضتها العولمة على التعليم بمراحله المختلفة.

ج- الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

إن من أهم الدعائم والركائز المتعلقة بعملية دعم مسيرة التعليم ونظم تمويله هو التوجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال التوجه نحو اللامركزية وتحقيق مشاركة مجتمعية أوسع في إدارة التعليم وتمويله من جانب المنفعين به من أولياء الأمور والمؤسسات الأهلية والشعبية.

وقد أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات، في تراجع الأيدلوجيات وبروز الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للأمم المتحدة، وأصبح كل ذلك بمثابة ركائز جديدة لنهضة المجتمعات من الداخل والخارج.

ولقد سعت معظم دول العالم إلى زيادة نسبة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إدارة شئونها بهدف الحصول على حقوقها في التعليم والحرية والصحة وزيادة المطالبة بمبدأ تكافؤ الفرص في جميع المجالات.

وبعد عرض بعض المبررات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لقبول التمويل الأجنبي نذكر بعض الحقائق من واقع تحديات تمويل التعليم.

حقائق من واقع تحديات تمويل التعليم:

- زيادة الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم نتيجة عوامل سكانية وديموجرافية معروفة.
- أن التوجه نحو الخصخصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم في مراحله المختلفة في النواحي التمويلية والتوظيفية وتحويله إلى القطاع الخاص الذي سيكون أكبر مستفيد من خدمات المؤسسات التعليمية.

- تحديات مرتبطة بالاستثمار في مجال التعليم بمراحله المختلفة ومنها، عدم توافر مصادر التمويل الكافية للاستثمار في هذا المجال وطول فترة الانتظار لعوائد التعليم، وصعوبة القدرة على حساب مكاسب الإنفاق على التعليم بشكل دقيق.

- صعوبة الاعتماد على التمويل الخارجي للتعليم وبخاصة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو الأمم المتحدة أو المؤسسات الخارجية الخاصة.

- ضعف الموارد المالية المتاحة للتعليم سواءً كانت من الميزانية العامة للدولة أو من الناتج القومي الإجمالي.

- التطور التكنولوجي وتحديات العولمة التي تفرض أن يكون النظام التعليمي نظاماً متطوراً حديثاً يواكب التطورات التكنولوجية.

وترتب المعونات الأجنبية لمصر من حيث المصادر المانحة لها كالتالي^(٢٤) :

١- الحكومات - الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - ألمانيا.

٢- دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- الوكالات الاقتصادية في ظل نظام الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

المحور الثالث - نماذج للتمويل الأجنبي المقدم للتعليم قبل الجامعي في مصر:

جهود منظمة اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي^(٢٥):

أولاً : المشروع الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي والقضاء على أمية الكبار في الدول العربية

بحلول عام ٢٠٠٠ م :

كان من الضروري البدء في تنفيذ مشروع إقليمي للمنطقة العربية يركز اهتماماً على تعميم

التعليم الابتدائي وتجديده والقضاء على الأمية

مبادرات المشروع:

- أكثر من ٤٠% من سكان المنطقة العربية الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٧ عام ما يزالون خارج المدينة. وإن أعلى نسب للإمية في العالم تتواجد في المنطقة العربية.

- الارتفاع الكبير في نسب الرسوب خلال المرحلة التعليمية الأولى، بالإضافة إلى النقص في البرامج الجيدة.

- الدول العربية في حاجة إلى مراجعة استراتيجياتها المتعلقة بالتعليم الابتدائي وذلك بهدف إعادة تخطيط وتوجيه تلك الاستراتيجيات من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة الفعالة للمشاكل المزمنة.

- تأخر المشروع الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي والقضاء على أمية الكبار في المنطقة العربية، حيث قامت اليونسكو بتأسيس عدة مشروعات مماثلة في أنحاء العالم تركز على الاستراتيجيات المتكاملة للتعليم الابتدائي ولمحو الأمية مثل: المشروع الرئيسي في أمريكا اللاتينية عام ١٩٨١م، وثانيهما

المشروع الإقليمي لمحو الأمية في أفريقيا عام ١٩٤٨م، وثانيهما برنامج آسيا _ الباسفيك حول التعليم للجميع عام ١٩٨٦م.

أهداف المشروع:

- يسعى المشروع إلى تعميم وتجديد التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية في الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠م عن طريق تحقيق الأهداف التالية :
- ١- تعزيز الجوانب الإيجابية لمختلف التجارب التي مرت بها الدول العربية خلال تنفيذ برامجها الوطنية في مجال التعليم الابتدائي ومحو الأمية.
 - ٢- تسهيل وتقوية التعاون المتبادل بين دول المنطقة للإسراع في التوصل سنة ٢٠٠٠ إلى تحقيق الاستيعاب الكامل والاستمرارية في المرحلة الابتدائية وذلك لجميع الأطفال ممن هم في سن الدراسة.
 - ٣- نشر ودعم برامج تدريب فعالة موجهة إلى كافة العاملين في التعليم الابتدائي مع التركيز على تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي.
 - ٤- التشجيع على تعميم وتنفيذ مناهج مناسبة خاصة بالتعليم الابتدائي ومرحلة المتابعة بهدف زيادة كفاءة النظام التعليمي.
 - ٥- تشجيع مشاركة الجماعات المحلية بشكل فعال، وذلك من خلال تنظيمات مختلفة حكومية وغير حكومية في تخطيط وتنفيذ عملية تعليم الأطفال.
 - ٦- تقديم الدعم والتركيز اللازمين لتعليم البنات وخاصة في المناطق الريفية.
 - ٧- دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنمية مؤسسات التعليم التقليدية وتمكينها من استخدام قدراتها الكامنة في تعليم الأطفال وفقا للسياسات والمخططات الوطنية.
 - ٨- تحديد وتعبئة الموارد البشرية والمادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي للوصول عام ٢٠٠٠ إلى تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج.

المعونات المقدمة من اليونسكو لمصر:

ويلاحظ أن المعونات المقدمة من اليونسكو تمت وفقاً لما نصت عليه المواثيق الرسمية لمنظمة لعمل اليونسكو، التي تخدم في المقام الأول تنمية وتدعيم التعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار. وتساعد اليونسكو في إقامة الندوات واللقاءات المختلفة على المستوى القومي والمحلي لتبادل الخبرات والرؤى المطروحة لتطوير التعليم.

ثانياً: جهود البنك الدولي في تطوير التعليم الأساسي:

يقوم البنك الدولي بتزويد حكومات الدول النامية ومن بينها مصر بالقروض والدعم المالي والفني من أجل ارتفاع التعليم بهذه الدول. هذا وينفذ البنك الدولي برامجه التمويلية من خلال مؤسسة

التمويل الدولية _ إحدى مؤسسات البنك الدولي - وذلك في إطار مفهوم تنويع الموارد التمويلية للتعليم، حيث تنهض هذه المؤسسة بدعم التعليم والتدريب في البلدان النامية^(٢٦).
ثالثاً: جهود منظمة اليونسيف:

تعتبر اليونسيف من أكثر الجهات المانحة التي أسهمت في عدة مشروعات في التعليم الأساسي وخاصة (التعليم المجتمعي)، من خلال مشروع مدارس المجتمع وبرنامج التعلم النشط والمبادرة القومية لتعليم الفتيات وبرنامج تحسين المدرسة واهتمت منظمة اليونسيف بالمناطق الريفية النائية والمناطق المحرومة من التعليم وخاصة في صعيد مصر ويكون اهتمامها بالفتيات أكثر من الذكور^(٢٧).

ويكون تركيز العون المقدم من اليونسيف على المدارس الابتدائية مثل مدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات، وبرنامج تدريب المعلمين مثل برنامج التعلم النشط.
رابعاً: جهود صندوق النقد الدولي:

تركزت سياسة صندوق الدولي على تقديم المعونات المالية المتمثلة في صورة قروض طويلة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء، التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات، أو التي تعاني مشكلات في تسديد ديونها، إلا أن هذه المعونات المقدمة من صندوق النقد الدولي هو عون مشروط بحزمة من السياسات، والقواعد التي يضعها الصندوق، والتي تعتبر واجبة الإلتزام من العضو المدين^(٢٨).

• مشروع (مبارك _ كول) كنموذج للتعاون الألماني:

ويقوم التعاون المصري _ الألماني على أساس التدخل الأدنى حيث يقوم البلد الشريك نفسه بإجراء عمليات التخطيط والتنفيذ للمعونات، أما الحكومة الألمانية فتضع الإطار وتحمل المسؤولية السياسية، كما تتولى مهمة التوجيه والمراقبة من قبل الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في حالة المعونات التنموية، أما المعونات المالية تقدمت بها مؤسسة قروض التعمير في فرانكفورت بفحص المشاريع المراد تمويلها^(٢٩).

وهذا المشروع يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية والتدريب العملي في المصنع، ويتخذ من التعليم المهني في النظام المزدوج (DS) في جمهورية ألمانيا الاتحادية النموذج المحتوى.

أهداف مشروع مبارك - كول:

يهدف هذا المشروع إلى إعداد كوادر فنية مدربة تدريباً جيداً من خلال التعاون بين الشركات والمدارس الفنية العامة، حيث يتم توفير مراكز تدريب صناعية تمويلها الشركات .
بالإضافة إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل باستخدام التدريب المهني في المصنع، وعودة العمالة المهاجرة من الخارج^(٣٠).
بعض نماذج التعاون الدولي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين :

وفي المرحلة الأخيرة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢م حاولت مصر الاستفادة من الخبرات وسعت إلى إقامة شركات جديدة مع المنظمات الدولية المعينة بالتعليم، مثل اليونسكو واليونسيف، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وهيمنة العونة الأمريكية، والكندية واليابانية والفلمندية وغيرها من المنظمات وذلك من خلال برامج ومشروعات قامت الوزارة بتنفيذها.

وفيما يلي عرضاً مختصراً عن هذه المشروعات على النحو التالي: (٣١)

١- مشروع مبارك _ جور (الشركة الأمريكية):

يقوم هذا المشروع على مبدأ "من المدرسة إلى العمل" حيث يتم بموجبه تدريب طلبة المدارس الفنية في المؤسسات والمصانع والوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص بصفة أساسية لتحقيق الربط الواجب بين متطلبات سوق العمل والخبرات التي يجب أن يتسلح بها الطالب قبل الالتحاق بالعمل. ويتم ذلك من خلال منح قروض لتلك المدارس ترتبط بمدى تحقيقها مستويات إنتاجية معينة ذات علاقة بطبيعة الإنتاج السائد في المنطقة التي توجد بها المدرسة. مما يساعد على تحويل المدرسة إلى وحدات إنتاجية تتمكن من سد القروض من الأرباح التي تحققها.

٢- مشروع جلوب:

ويهدف هذا المشروع إلى تنمية الوعي البيئي للأفراد في كل أنحاء العالم _ والمساهمة في الفهم العلمي للتغيرات التي تحدث في كوكب الأرض علاوة على تدعيم الصلة بين العلوم والرياضيات.

٣- مشروع جايقا: (JICA)

وهو مشروع مشترك بين وزارة التربية والتعليم وهيئة التعاون الدولي اليابانية جايقا، ويهدف إلى تحقيق هدف عام، هو تأليف كتب دليل المعلم في كل مادة للمرحلة الابتدائية وذلك لتحسين الاستفادة منها في تحسين طرق تدريس المعلمين.

٤- التعاون مع فرنسا:

ويهدف هذا المشروع لتحقيق مزيد من التحسين لطرق التدريس في مصر لذلك عقدت اتفاقية لإجراء أبحاث مشتركة بين الباحثين المصريين والباحثين الفرنسيين من العاملين في المراكز البحثية، وذلك بهدف إعداد كراسات الأنشطة للتلميذ تعتمد على النموذج التربوي البنائي لبعض الموضوعات في بعض المواد الدراسية كالعلوم بهدف تنمية العمليات العقلية لدى التلميذ.

٥- هيئة كير:

تشارك في إنشاء المدارس الصغيرة التي تهدف إلى تعليم الفتيات وبصفة خاصة اللاتي لم يلتحقن بالمدارس في سن الإلزام ومن تسربن من المدارس في الصفوف الأولى، وذلك في بعض محافظات الصعيد.

٦- هيئة المعونة الكندية:

وتشارك هذه الهيئة في عمليات التدريب بمدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد.

٧- برنامج تحسين التعليم الأساسي:

ويتدرج في إطار الشراكة بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ويهدف إلى زيادة ما تستوعبه المنظومة التعليمية من تلاميذ تدريجياً في سبيل الحصول على الاستيعاب الكامل مع التخلص من نظام الفترات ورفع مستوى كفاءة أداء المدرس.

٨- برنامج تطوير التعليم ERP:

ينفذ هذا المشروع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي ويمول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID في سبع محافظات بواقع ٣٠ مدرسة بكل محافظة من هذه المحافظات: الأسكندرية، والقاهرة، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وقنا، وأسوان. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير التعليم في ضوء المعايير القومية، وهو يخاطب جميع المراحل التعليمية، متضمنة المرحلة الإعدادية، وتشمل الإصلاحات: تدريب المعلم، تدريب المديرين، وتحسين قدرة المدرسة على إكساب الطلاب المهارات الحياتية

التصور المقترح**(١) فلسفة التصور المقترح**

تقوم فلسفة التصور المقترح على تقديم أساليب جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي.

(٢) أهداف التصور المقترح

تمثلت أهداف التصور المقترح فيما يلي:

- تحقيق تدعيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية في تخطيط التعليم وتمويله وإدارته.
- زيادة الكفاءة النوعية للتعليم، وتحسين العائد من هذا التعليم، ورفع مستويات هيئات التدريس لتحسين مخرجاته.
- تخفيف العبء عن كاهل الدولة بإشراك مختلف فئات المجتمع في تمويل وإدارة التعليم قبل الجامعي، وصنع واتخاذ القرار.
- تدبير الموارد اللازمة لمواجهة مشكلات التمويل وقصور الإمكانيات المالية لدعم العملية التعليمية للتعليم قبل الجامعي.
- تطوير مناهج التعليم قبل الجامعي لتواكب المناهج الحديثة في الدول المتقدمة.
- الإرتقاء بمستوى الطلاب الأكاديمي والاجتماعي والتربوي بإعتبارهم أهم مخرجات النظام التعليمي.
- زيادة الأتصالات الدولية في مجال التعليم والثقافة.
- الأهتمام باللغة العربية والحفاظ على الهوية القومية

(٣) أهمية التصور المقترح

- وضع بدائل جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي.

- مساعدة واضعي السياسات التعليمية في تطوير التعليم قبل الجامعي وتوضيح أهمية وحاجة المؤسسات التعليمية إلى أساليب حديثة ومتنوعة لتمويل التعليم قبل الجامعي لمواجهة تحديات العصر.

٤) أسس ومنطلقات التصور المقترح

- إن تطوير نظام التعليم قبل الجامعي مطلب اجتماعي واقتصادي وحتمي في ظل الظروف الراهنة للمجتمع المصري وأزماته الاقتصادية التي تستلزم حشد كل الطاقات البشرية والمادية على اختلاف إمكاناتها للنهوض به.
- إن تطوير نظام التعليم قبل الجامعي مرهون بزيادة التمويل اللازم لتنمية القدرات المهنية وتحقيق الجودة وإحداث التطوير الشامل في المؤسسات التعليمية وحل المشكلات.
- الزيادة السكانية وما أسفر عنها من زيادة في عدد الطلبة في مؤسسات التعليم وتأثير ذلك على كفاءة مؤسسات التعليم قبل الجامعي في القيام بدورها تجاه تحقيق الأمن القومي في مصر.

٥) متطلبات التصور المقترح

- يتطلب تفعيل وضع أساليب جديدة لتمويل التعليم قبل الجامعي لمواجهة تحديات العصر، وفقاً للدراسات السابقة ونتائج تطبيق أدوات البحث ما يلي:
- نشر الوعي بأخطار التمويل الأجنبي للتعليم
 - تحفيز المجتمع المدني للمساهمة الفعالة في تمويل التعليم قبل الجامعي.
 - إنشاء إدارة لتنظيم الجهود الأهلية والشعبية وتوجيهها نحو أوجه التعاون الفعال الذي يؤدي إلى مشاركة مجتمعية حقيقية مع مدارس التعليم قبل الجامعي.
 - الاتجاه نحو تشجيع المؤسسات التعليمية على الاهتمام بموضوع الوقف الخيري ليحظى بنصيب وافر في المقررات التعليمية لجميع المستويات من التعليم الأساسي إلى الجامعي بحيث يعد خطوة أساسية في تنشئة الأجيال اجتماعياً على فعل الخير.
 - توفير الموارد اللازمة للبنية التحتية لتعليم طلاب التعليم ما قبل الجامعي في جميع مستوياته من ورش ومعدات ومعامل وتجهيزات وغيرها بما يتفق من التخصصات المختلفة.

٦) محاور التصور المقترح

- المحور الأول: تحسين السياسات الخاصة بإدارة تمويل التعليم قبل الجامعي.
- يعد التمويل من التحديات الهامة التي تواجه التعليم نظراً لحاجته المتزايدة من الموارد المادية لتوفير تعليم جيد متميز وللنهوض بالعملية التعليمية ككل.
- لذلك كانت هناك مبررات قوية لقبول المعونات الأجنبية سواء كانت هذه المبررات اجتماعية أو مبررات اقتصادية، لذلك كان لابد من توفير بدائل تمويلية جديدة ومختلفة لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم عامة والتعليم ما قبل الجامعي خاصة.

- وتحقيقاً لتحسين السياسات الخاصة بإدارة تمويل التعليم قبل الجامعي فإن الدراسة تقترح مايلي:
- تفعيل اللامركزية في إدارة وتمويل التعليم وإعطاء المحليات دور أكبر في تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية للإنفاق عليه كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
 - الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي في تمويل التعليم سواء من خلال الضرائب العامة، وإنفاقها على التعليم في المناطق المحلية، أو فرض ضرائب لصالح التعليم، أو تحديد نسب من الضرائب وتوجيهها مباشرة لتمويل التعليم.
 - تشجيع المشاركة المجتمعية علي تقديم كافة صور الدعم المختلفة للمؤسسات التعليمية.
 - تنمية وبناء جسور الثقة بين الإدارة المدرسية ومؤسسات المجتمع المدني بما يعود علي الطرفين معا بالنفع ويسهم إسهاما ناجحا في تمويل التعليم وتطويره، من خلال السماح للمنظمات والجمعيات غير الحكومية التي لا تسعى للربح بإنشاء مشروعات تعليمية وتقديم خدمات تربوية للطلاب..
 - تحسين السياسات الخاصة بتمويل التعليم عن طريق إيجاد نظام فعال لتمويل التعليم من خلال مايلي:
 - إعادة توزيع الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم كت تحقيق التوازن عند توزيع المخصصات المالية على مجالات الإنفاق التعليمية المختلفة، والأبواب المدرجة بالموازنة التعليمية كالنفقات الجارية والاستثمارية.
 - مواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم.
 - حث الممولين ودافعي الضرائب على الوفاء بالتزاماتهم المالية حتى يكونوا على قناعة من أن ما يدفعونه من ضرائب يعود إليهم في صورة خدمات عامة وتعليمية متميزة .
 - إعطاء المؤسسات التعليمية قدراً من الاستقلالية المالية، عن طريق تقليل المركزية في بعض بنود الصرف على ماتحتاجة هذه المؤسسات التعليمية.

المحور الثاني : تفعيل دور المجتمع المدني في تمويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

- يتأثر الإنفاق على التعليم بالمشكلات الاقتصادية مثل الديون الخارجية وما تسببه من ضغوط على الاقتصاد المصري والموازنة العامة للدولة، وقد أدى تفاقم الديون إلى إعطاء فرص للهيئات الأجنبية للتدخل في شئون البلاد الداخلية بما يمس سيادتها واستقلالها، مما أثر سلباً على الأمن القومي المصري، وهو ما أثبتته الدراسات الميدانية من وجود آثار سلبية للمعونات الأجنبية.
- وتحقيقاً لتفعيل دور المجتمع المدني في تمويل مؤسسات التعليم قبل الجامعي فإن الدراسة تقترح مايلي:

- إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية ومحاولة الاستفادة منها في اصلاح التعليم، للتحرر من الشروط الأجنبية التي تصاحب القروض مما يؤثر سلباً على الأمن القومي .

- تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، عن طريق المنح والهبات والتبرعات من رجال الأعمال والقادرين.
- استثمار الفائض من موارد الضرائب واستغلال فوائدها لصالح التعليم.
- إعطاء مزايا للهيئات والمؤسسات التي تقدم منحاً أو تنفذ بعض المشروعات المتعلقة بقطاع التعليم، مثل بناء المدارس وتجهيزاتها.
- تفعيل الأساليب المناسبة نحو مشاركة القطاع الخاص في الخدمات التعليمية واقتراح الأساليب التربوية والتعليمية المناسبة.
- تصميم حملة إعلامية موسعة لنشر الوعي بماهية وأهمية دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي.

المحور الثالث: تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتطوير التعليم قبل الجامعي.

لقد أثبتت التجربة أن نظم التعليم في جميع الدول تحتاج إلى مساندة ومساعدة لتحسين جودة التعليم وتطويره ومما لاشك فيه أن هناك بعض الآثار الإيجابية للمعونات الأجنبية التي يجب الإعراف بها مثل تطوير التعليم ونقل الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتوطيد العلاقات بين الدول المستقبلة والدول المانحة للمعونات، وتنمية القدرات البحثية، والاستفادة من خبرات الدول الأجنبية، بالإضافة إلى تعويض النقص الحاصل في الميزانية المخصصة للتعليم.

وتحقيقاً لتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتطوير التعليم قبل الجامعي فإن الدراسة تقترح مايلي:

- تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية التي تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية.
- توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم، والتي تدعم السياسات الوطنية والمصالح القومية، وتحقق الأهداف المجتمعية.
- وجود نظام فعال يضمن حسن تقدير الاحتياجات المالية ومتطلبات الوحدات التعليمية، والقدرة على توفير الموارد المالية حسب الحاجة إليها.
- وجود نظام جيد للمتابعة والمراجعة المستمرة والتقييم الجاد لعمليات التمويل والإنفاق التعليمي على المستويات المختلفة وعلاج السلبيات.
- تطوير اللوائح والقوانين والقرارات الوزارية من وزارة التربية والتعليم، لتوفير قدراً من المرونة والتصرف في ضوء الاحتياجات اللازمة لكل مؤسسة تعليمية.
- توفير المعلومات الدقيقة حول احتياجات سوق العمل والتعاون بين وزارة القوى العاملة ووزارة التربية والتعليم لتقليل البطالة وتحقيق أقصى استفادة من المعونات الأجنبية.
- التأكيد على دور وسيادة الدولة المصرية ورفض أي شروط أو سياسات تمس الأمن القومي المصري أو تتعارض مع مصالح الدولة المصرية.

• معوقات متوقعة أمام تنفيذ التصور المقترح

(أ) معوقات تشريعية وإدارية

تتمثل أهم هذه المعوقات في إتباع النظام المركزي والبيروقراطية في تمويل التعليم، مما يجعل المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي فقط منفذة للقانون والتعليمات التي تُملى عليها، وساعد على ذلك تدني ثقافة المشاركة المجتمعية لدى المسؤولين عن وضع السياسات التعليمية وتمويل التعليم، وبعد هَوْلَاء الساسة عن الواقع التعليمي وما يحتاجه من تضافر الجهود الأسرية والمجتمعية من أجل الوصول لمنتج تعليمي يساهم في نهضة المجتمع ولا يمثل عبئاً عليه.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:

(أ) متطلبات تشريعية وإدارية

اهتمام أصحاب القرار بالدراسات والبحوث التي رصدت واقع التمويل الأجنبي للتعليم ما قبل الجامعي والأخذ بعين الاعتبار ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج ومقترحات والتي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تمويل التعليم ما قبل الجامعي، بالإضافة إلى تغيير القيادات التي تعتبر التغيير والتطوير واللامركزية تهديداً للأمن الوظيفي.

(ب) معوقات ثقافية ومجتمعية

إن كثيراً من أفراد المجتمع بما فيه من مؤسسات وأسر وأفراد لا يتفهمون خطورة قضية التمويل، وخاصة التمويل الأجنبي، هذه الثقافة التي يتبناها كثير من أفراد المجتمع تؤثر سلباً على تفعيل المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم ما قبل الجامعي، وبالتالي لابد من تغيير هذه الثقافة وتلك المبادئ، ومن ناحية أخرى فهذه الثقافة تتنافى أيضاً مع ثقافة التشاور والمشاركة المجتمعية بين الدولة والمجتمع مما يترتب عليه ضعف مشاركة المجتمع المدني في تمويل التعليم ما قبل الجامعي، كما أن تدني ثقافة الأمن القومي في نظام التعليم ما قبل الجامعي والذي قد يترتب عليه جهل بخطورة قضية تمويل التعليم وبالتالي الحفاظ على الأمن القومي في مصر.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:

(١) نشر ثقافة الأمن القومي بين أفراد المجتمع، وأن المدرسة ليست بمفردها المسؤولة عن نشر هذه الثقافة، وأن كل فرد من أفراد المجتمع هو شريك في هذه المسؤولية وطرف فيها، وأن تهميش طلاب التعليم ما قبل الجامعي وتجاهلهم يزيد المجتمع أعباءً ليس في حاجة إليها، وفي المقابل إذا ما أحسن تأهيلهم وتدريبهم فإنهم يصبحوا قوة بشرية تزيد من نهضة المجتمع ورفقيه، وبالتالي تحافظ على الأمن القومي في مصر، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وعقد الندوات واللقاءات داخل مدارس التعليم ما قبل الجامعي وفي النوادي والنفقات وغيرها من المؤسسات.

(٢) الاهتمام بدعم الميزانية المخصصة لتحسين جودة التعليم ما قبل الجامعي.

(٣) إعفاء الأجهزة والمعدات التعليمية من الضرائب.

٤) التزام المدارس الخاصة والأجنبية بالسياسة العامة للدولة مما يحافظ على الهوية القومية وبالتالي الأمن القومي المصري.

مقترحات البحث

- ١) إنشاء صندوق عربي لتمويل التعليم ما قبل الجامعي.
- ٢) تشجيع رجال الأعمال والقادرين على إنشاء مدارس غير هادفة للربح مقابل الحصول على بعض الامتيازات مثل خفض أسعار الأراضي وإعفاء الأجهزة والمعدات من الرسوم الجمركية.
- ٣) إعفاء الأجهزة والمعدات التعليمية من الضرائب.
- ٤) التواجد على الانترنت وإظهار أهمية التمويل للتعليم قبل الجامعي، ونشر أساليب جديدة ومنتوعة لتمويله.
- ٥) مواجهة الهدر في بعض بنود الإنفاق على التعليم قبل الجامعي.
- ٦) نشر الوعي بأهمية الأمن القومي وضرورة المحافظة على الهوية القومية.

المراجع

(١) آمال العريايوي مهدي : "دراسات في تعليم الكبار" ، دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا، ٢٠٠٩م، ص ١٨٩ .

(٢) صلاح الدين المتبولي : التعليم المصري والقروض الأجنبية ودراسة تقويمية لتوظيف القروض الأجنبية في تطوير التعليم في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٤م، ص ص ١٩-٢٠..

(٣) فاتن محمد عدلي: العون الخارجي في التعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٦١ حتى ١٩٩٠، رسالة ماجستير، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ١٩٩١م، ص ص ١٢-١٦ .

(٤) صلاح الدين المتبولي : التعليم المصري والقروض الأجنبية ودراسة تقويمية لتوظيف القروض الأجنبية في تطوير التعليم في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٤م، ص ص ١٩-٢٠ .

(٥) فاطمة محمد محمود داود: دراسة تحليلية لبعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٤م.

(٦) محمد حسين عبده العجمي: متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ص ٢٠-٢٥ .

(٧) ماهر احمد حسن: دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي، المؤتمر العلمي الأول، بعنوان: "التعليم والتنمية في المجتمعات الجديدة"، كلية التربية، جامعة أسيوط، في الفترة من ٥-٦ مارس ٢٠٠٦م.

(٨) عقيل محمود رفاعي : " إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة "، المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز لتطوير التعليم الجامعي، تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، مركز تطوير التعليم، جامعة عين شمس، ديسمبر ٢٠٠٥م.

9) Osterbeek , Hessel: In Mavatine wags to finance Education and their Relianship. 2003 .p 40.

10) Spoulding, Seth: Revivwof World Bank Financing Education Review,V40,2000.

11) Halaz, Gabor: Changes in the Management and Financing of Educational System, European Journal of Education V31, Mar2002.

12) Sebastain. D: Implementation of student Loan Asset backed Securitization in Malaysian Higher Education, 2008. in <http://www.Oppapers.com/essays/implementation/685352>.

13) Mcnerney Frank: Policy Option to Finance public Higher Education in Afghanistan, University of Massachusetts. Amherst, Sept.2009.

١٤) محمود حسن عبد الرحيم السيوطي : تمويل التعليم الثانوي العام والفني في مصر في ضوء التجديدات المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم أصول التربية ، جامعة بني سويف، ٢٠٠٩م، ص ٩١.

١٥) احمد محمد توفيق رستم : دراسة مدى عدالة التوزيع للفرص التعليمية في التعليم ما قبل الجامعي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد وعلوم سياسية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١١٠.

١٦) عاصم احمد حسين محمد : متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة نظام التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء الخبرات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم أصول التربية ، جامعة بني سويف، ٢٠٠٨م، ص ١١٩.

١٧) عاصم احمد حسين محمد : متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة نظام التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء الخبرات المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم أصول التربية ، جامعة بني سويف، ٢٠٠٨م، ص ١٢٠.

١٨) احمد الجيوشي : تطوير التعليم قبل الجامعي، جريدة الأهرام، قضايا وآراء، العدد (٣٦ - ٤٥)، ١٤ يناير، ٢٠٠١م، بوابة الأهرام الإلكترونية.

١٩) الحزب الوطني الديمقراطي : أوراق السياسات - التعليم والبحث العلمي، المؤتمر السنوي للحزب الديمقراطي في مصر، سبتمبر ٢٠٠٣م.

٢٠) جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، البنك الدولي، الإتحاد الأوروبي، برنامج تحسين التعليم، - غداً أكثر إشراقاً، مطابع الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٢.

٢١) احمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ١٥٢-١٥٣.

٢٢) صلاح الدين المتبولي، جهود اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

٢٣) صلاح الدين المتبولي، جهود اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

٢٤) محمد حسنين العجمي، إقتصاديات التعليم(اليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله)، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧م، ص ص ٣٢-٣٤.

- (٢٥) محمد نور الدين: المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، في السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة ع٨٦، أكتوبر ٨٦.
- (٢٦) جودة عبد الخالق: مصر وصندوق النقد الدولي، آليات التبعية في التطبيق، في السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، الكتاب الثاني، ١٩٨٦م.
- (٢٧) فاطمة محمد محمود داود: دراسة تحليلية لبعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٤م.
- (٢٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : مناهج التعليم الفني والمهني في الوطن العربي وسبل تطويرها، تونس ١٩٩٧م.
- (٢٩) رجعت الباحثة في هذا الجزء إلى:
- a. الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢).
- b. اليونسكو: تقرير عن التربية في العالم، مجلة المستقبل، عدد خاص مزدوج (٧٨-٨٨)، ١٩٩٣.
- .second book, 1986